مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية

عبد الحميد مفتاح إمحمد الحاج[1] ، أحمد إبراهيم محمد القحيص[2]
1. كلية المحاسبة / جامعة الزنتان ، 2. المعهد العالي للعلوم والتقنية / الزنتان
a226557811@gmail.com, ahmedlghase1978@gmail.com

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة بيان مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية لمصرف ليبيا المركزي للفترة الممتدة من (2008 – 2022م) ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (spss)، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة المتمثل في (نسبة التغطية النقدية) على ربحية المصارف التجارية المتمثلة في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة المتمثلة في (نسبة التوظيف) على ربحية المصارف التجارية المتمثلة في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى انخفاض مخاطر السيولة والربحية بشكل عام، وأوصت الدراسة برفع كفاءة إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية الليبية والعمل على الموائمة والموازنة بين السيولة والربحية، كما أوصت الدراسة بحث المصارف التجارية على تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري ومستمر، والعمل على وضع خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، الربحية، المصارف التجارية الليبية، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

Liquidity risks and its impact on the profitability of Libyan commercial banks

Abdulhamid Moftah Emhemmed Alhaj
Faculty of Accounting / Alzintan / Univesity

Ahmed Ibrahim Algohais
Higher Institute of Science and Technology of Al zintan

Abstract :

This study aims to attempt to demonstrate liquidity risk and its impact on the profitability of Libyan commercial banks, based on the annual data of the Central Bank of Libya for the period (2008-2022 AD). There is a statistically significant relationship at a significant level of 5% for liquidity risk represented by the cash coverage ratio (on the profitability of commercial banks represented by the rate of return on assets, the rate of return on equity). While there is no statistically significant relationship at a significant level of 5% for liquidity risk represented by (employment ratio) on the profitability of commercial banks represented by the rate of return on assets, the rate of return on equity. The study also found a decrease in liquidity risks and profitability in general, and the study recommended increasing the efficiency of liquidity risk management in Libyan commercial banks and working to harmonize and balance liquidity and profitability. It also recommended urging commercial banks to develop tools to measure, monitor and monitor liquidity risks periodically and continuously, and work to develop effective contingency plans to manage liquidity risks.

Keywords: liquidity risk, profitability, Libyan commercial banks, rate of return on assets, rate of return on equity.

أولاً / الإطار العام للدراسة:

مقدمة الدراسة :

يعتبر النظام المصرفي الركيزة الأساسية لتمويل عمليات التنمية ، وخاصةً الاقتصاديات التي تفتقر إلى المصادر التمويلية الأخرى، حيث حظي النظام المصرفي باهتمام كبير من قبل

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

خبراء البنوك وذلك للحفاظ على بقائه واستمراره في ظل التغيرات التي تشهدها الاقتصاديات العالمية، ومن خلال سعي المصارف التجارية إلى تحقيق أهدافها من نشاطاتها ، تتعرض إلى مواجهة العديد من المخاطر التي تؤثر على ربحيتها ومكانتها في السوق، حيث تعد مخاطر السيولة أحد أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية والتي تتمثل في عدم قدرتها على مواجهة طلبات المودعين والالتزامات المالية، وتعتبر مسألة السيولة أيضاً ذات أهمية في عمل النظام المصرفي وهذا ما أكدته لجنة بازل 2008 من خلال إبداء رغبتها في الوصول إلى معيار عالي السيولة .

ونظراً لأهمية مخاطر السيولة تسعي المصارف التجارية إلى الاهتمام بإدارتها إما بالتصدي لها أو مجابهتها من أجل تحسين ربحيتها.

إشكالية الدراسة :

تعتبر السيولة والربحية من الركائز الأساسية التي يستند عليها أي مصرف تجاري، لذا فإن الإخفاق في إحداهما سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين وضعف المركز المالي للمصرف مما يعرضه إلى مخاطرة لا يمكن للمصرف مواجهتها، وبالتالي عدم قدرته على النمو والاستمرار في تحقيق المزايا التنافسية . بناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة ترتكز على قياس مخاطر السيولة والربحية ومعرفة أثر هذه المخاطر على ربحية المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2008 –2022م).

فرضيات الدراسة :

1 – لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة متمثلة في نسبة التغطية النقدية، على ربحية المصارف التجارية الليبية والمتمثلة في معدل العائد على الأصول .

2 – لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة والمتمثلة في نسبة التوظيف ، على ربحية المصارف التجارية الليبية المتمثلة في معدل العائد على الأصول .

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

3 – لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة متمثلة في نسبة التغطية النقدية ، على ربحية المصارف التجارية الليبية والمتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية .

4 – لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة متمثلة في نسبة التوظيف، على ربحية المصارف التجارية الليبية والمتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في قياس وبيان أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2008 – 2022م).

أهداف الدراسة :

1– معرفة طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة وربحية المصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة.

2 – قياس مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة.

3 – بيان تأثير مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام طرق التحليل القياسي في تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) معتمداً على تحليل الانحدار الخطي ومعامل الارتباط واختبارات (TF,)، والتي من شأنها إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

حدود الدراسة :

- الحدود الزمنية للدراسة : تتمثل الحدود الزمنية للجانب العملي للدراسة في سلسلة زمنية للفترة (2008 – 2022)
- الحدود المكانية للدراسة : تقتصر هذه الدراسة بشكل عام على المصارف التجارية الليبية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

الدراسات السابقة :

1 –**دراسة خلف محمد (2017)**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مخاطر السيولة وأثرها على ربحية بعض المصارف التجارية العراقية خلال المدة (2008 – 2013م) وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس السيولة المصرفية وربحية المصارف التجارية العراقية.

2 – **دراسة فروحات وزرق ونو بن ساحة (2018)**، هدفت هذه الدراسة إلى مدى تأثير مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر من خلال دراسة قياسية تتضمن 6 بنوك تجارية نشطة في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة ومعدل العائد على الأصول ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية في حين عدم وجود دلالة إحصائية فيما يتعلق بنسبتي التوظف والسيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة.

3 – **دراسة الفرجاني والدرسي (2021)**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة وربحية المصارف التجارية خلال الفترة (2009 – 2014)، وتضمنت هذه الدراسة لعينة متكونة من 5 مصارف تجارية ليبية وخلصت الدراسة على اختلاف نوعية العلاقة بين طردية وعكسية لمخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية وكذلك اختلاف المقاييس بين كل خطر والربحية .

4 – **دراسة الفرجاني ولأمين (2021)**، هدفت هذه الدراسة إلى قياس المخاطر المصرفية وبيان علاقتها بالربحية في الفترة (2009 – 2012)، لخمس مصارف ليبية، حيث أظهرت النتائج أن مخاطر السيولة والائتمان ورأس المال وسعر الفائدة يمكن قياسها، وخلصت الدراسة على اختلاف في نوع العلاقة (طردية – عكسية) بين مخاطر السيولة والربحية وكذلك اختلاف العلاقة بين مقاييس كل خطر والربحية .

تختلف دراستنا عن بقية الدراسات الأخرى من عدة زوايا:

- المدة الزمنية: شملت الدراسة بيانات عن فترة حديثة (2008 – 2022)، ومدة طويلة نسبياً أربعة عشر سنة، وهو ما يجعلها تتميز عن بقية الدراسات.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

- دراسة المصارف التجارية الليبية بشكل عام ، عكس الدراسات السابقة التي تمثلت في دراسة لعينات من المصارف التجارية.

ثانيا / الإطار النظري للدراسة :

مخاطر السيولة وربحية المصارف التجارية :

أ / مخاطر السيولة :

تعد مخاطر السيولة إحدى المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية، و تعتبر من القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها علي المصارف التجارية في معظم دول العالم .**(الفرجاني، الدرسي،2021، 2008)**

ويقصد بمخاطر السيولة: هي المخاطر التي تواجه المصارف التجارية عندما لا تتوفر الأموال الكافية لديها لمجابهة الالتزامات المالية في أوقاتها المحددة، وتشمل هذه المخاطر (مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل)، كما تعتبر مخاطر السيولة جزءً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية، حيث حظيت هذه المخاطر باهتمام المصارف التجارية وإدارتها وكذلك الجهات الرقابية والإشرافية كالمصرف المركزي والرقابة المالية بالإضافة إلي المنظمات المصرفية الدولية.

أصدرت لجنة بازل في أيلول 2008 نشرة بعنوان عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة و الإشراف عليها، وتضمنت هذه النشرة عدة فقرات تمثل أساسا لإدارة مخاطر السيولة والتي تلزم المصارف بالاسترشاد بها وهذه الفقرات تمثلت في الأتي:**(حمد ، ناجي ،2017 ، 408)**

1- علي إدارة المصرف أن توفر تدابير رصينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، ويجب ان تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تتولد من أصول وخصوم المصرف ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة .

2- علي المصرف متابعة ومراقبة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات والآخذ بعين الاعتبار قيود الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة .

3- علي المصرف أن يدير بفاعلية وضع السيولة و مخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات .

4- علي المصرف إدارة أوضاع الأصول بفاعلية وعليه أن يميز بين الأصول المقيدة والأصول غير المقيدة ، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات و إمكانية التنفيذ عليه .

5- علي المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري علي مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الإنكشافات الضاغطة ضمن مستوي المخاطر المرغوب به .

6- علي المصرف اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات .

7- علي المصرف أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من أصول عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة .

مفهوم السيولة :

يقصد بالسيولة المصرفية قدرة المصرف علي مواجهة التزاماته المالية ، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات السحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع.

(فلاح، الدوري، 2000، 93)، وتعرف بأنها قدرة المصرف علي التسديد النقدي لجميع التزاماته التجارية، وعلي الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسيل بعض أصوله، أي تحويلها إلي نقد سائل بسرعة وسهولة، أو هي سهولة تحويل أصول المصرف التجاري من غير النقود الحاضرة إلي نقود ودون تحمل خسارة.**(صاحب، فائق،2002، 185)**.

إن السيولة تدور حول مركز رئيسي هو توفير الأموال لمواجهة الالتزامات والظروف الطارئة، أي الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصي عائد، والمقدرة علي الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف.**(حمد، ناجي،2017، 406)**

هناك عدة أبعاد للسيولة ومن هذه الأبعاد ما يلي:**(سيرين،2009، 18)**

1- الوقت: هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الأصول إلي نقدية .

2- التكلفة: وتعني القدرة على تحويل الأصول إلي نقدية بدون خسائر أو بأقل تكلفة .

3- المخاطرة: وهي احتمالية هبوط قيمة الأصل أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر.

مؤشرات مخاطر السيولة:

إن مؤشرات مخاطر السيولة تبين قدرة المصرف علي توفير السيولة للإيفاء بالتزاماته المتنوعة اتجاه العملاء، وأهمها تلبية طلبات سحب الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها، كما تبين هذه النسب قدرة المصرف علي الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخري سريعة التحول إلي نقدية.**(آل شبيب 2018، 242)**

أي أن المؤشرات تساعد في تشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلي متخذي القرار وبإتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل المصرف المركزي ليتمكن المصرف من مواجهة التزاماته اتجاه الغير(مفلح، 2013، 56)، وبالتالي فإن مؤشرات قياس السيولة تعتمد علي البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف التجارية ومن أبرز **هذه المؤشرات** ما يلي :

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

- **إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (نسبة التغطية النقدية CR1):**

يقيس هذا المؤشر أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول، وتتكون الأصول السائلة من الأرصدة النقدية لدي المصرف نفسه وودائعه لدي الجهاز المصرفي والمصرف المركزي، وكذلك الأوراق المالية التي تقل مدتها عن سنة، وتتميز هذه البنود بسهولة وسرعة تحويلها إلي نقدية دون خسائر تذكر.**(العلي، 2013)**.

- **إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (نسبة التوظيف CR2):**

يقيس هذا المؤشر ما تم استثماره من ودائع لدى المصارف في منح القروض، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة، ويحسب هذا المؤشر بنسبة إجمالي القروض إلي إجمالي الودائع (عبد الستار، 2012، 126).

- **إجمالي الودائع إلي إجمالي الأصولCR3:**

يعكس هذا المؤشر مدي اعتماد المصرف علي الودائع في تمويل أصوله، حيث يعد مؤشرا على فاعلية المصرف في تنمية الودائع، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلي انخفاض مخاطر السيولة، وتحسب هذه النسبة بقسمة إجمالي الودائع علي إجمالي الأصول(عبد الستار، 2012، 126) .

- **إجمالي الأصول السائلة ألي إجمالي الودائع (نسبة السيولة القانونية CR4):**

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لان ذلك يعكس زيادة الأصول السائلة التي يواجه بها المصرف التزاماته الأخرى، ويحسب هذا المؤشر بنسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع،(الغافود، 2019، 155).

ب / ربحية المصارف التجارية :

مفهوم الربحية المصرفية :

تعرف الربحية بأنها: "العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية"(مرهج، حمودة، مزيق، 2014،332).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

كما تعرف الربحية بأنها: "المؤشر الكاشف عن مركز البنك التنافسي في الأسواق وجودة إدارتها وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفير وفاء ضد المشكلات القصيرة الأجل" (محمد،2014، 6).

مؤشرات قياس الربحية :

هناك عدة مؤشرات لقياس ربحية المصارف التجارية ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي(الفرجاني، الدرسي،2010،2021).

- معدل العائد علي الأصول**ROA :**

يقيس معدل العائد علي الأصول مدى كفاءة إدارة المصرف وقدرته علي تحقيق أرباح صافية من توظيف أصول المصرف، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل علي إجمالي الأصول.

- معدل العائد علي حقوق الملكية **ROE:**

يقيس معدل العائد علي حقوق الملكية الربحية العائدة من أموال الملاك المستمرة في المصرف، ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة علي حقوق الملكية.

- معدل العائد على الودائع **ROD:**

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح المصرف في الحصول عليها، ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على الودائع .

ثالثا / الإطار العملي للدراسة :

أ / تحديد متغيرات الدراسة المتعلقة بمؤشرات مخاطر السيولة والربحية للمصارف التجارية الليبية :

انطلاقاً من طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة وفرضيات الدراسة تم اختيار مجموعة من المتغيرات المتمثلة في متغيرين مستقلين لمخاطر السيولة ومتغيرين تابعين للربحية وهذه المتغيرات تمثلت في الأتي :

1 – المتغيرات المستقلة :

تمثلت المتغيرات المستقلة لمخاطر السيولة في :

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

- نسبة التغطية النقدية **CR1**= إجمالي الأصول السائلة / إجمالي الأصول
- نسبة التوظيف **CR2** = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

2 – المتغيرات التابعة : تمثلت المتغيرات التابعة للربحية في:

- معدل العائد على الأصول**ROA**.
- معدل العائد على حقوق الملكية **ROE**.

سوف يتم في هذه الدراسة بيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، وذلك من خلال إجراء التحليل الوصفي ومن ثم التحليل القياسي باستخدام البرنامج الإحصائي**(spss)**.

ب / تطور مؤشرات السيولة والربحية للمصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة:

الجدول التالي يبين تطور مؤشرات السيولة والربحية للمصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (1) تطور مؤشرات السيولة والربحية للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2008 – 2022م)

السنوات	مؤشرات السيولة		مؤشرات الربحية	
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول CR1	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع CR2	معدل العائد على الأصول ROA	معدل العائد على حقوق الملكية ROE
2008	73.4	25.4	0.6	13.6
2009	74.1	24.3	1.5	23.7
2010	74.3	23.6	1.3	15.0
2011	73.0	21.9	0.6	10.0
2012	68.6	23.6	0.7	13.7
2013	71.0	21.8	0.5	12.0
2014	67.0	25.2	0.3	5.4
2015	60.2	28.4	0.2	4.4
2016	60.8	22.5	0.2	4.8
2017	72.8	18.2	0.4	9.1
2018	74.3	17.6	1.0	20.9
2019	71.9	19.0	0.7	12.3
2020	72.1	16.6	0.3	9.8
2021	68.4	21.3	0.9	18.5
2022	66.7	22.5	0.6	9.9

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير مختلفة صادرة عن إدارة البحوث والإحصاء لمصرف ليبيا المركزي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

❖ **نسبة السيولة القانونية المطلوبة على المصارف التجارية الليبية للاحتفاظ بها 25% من إجمالي الخصوم الإبداعية (مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي لسنة 2022 الربع الثاني ، تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية ص36)**

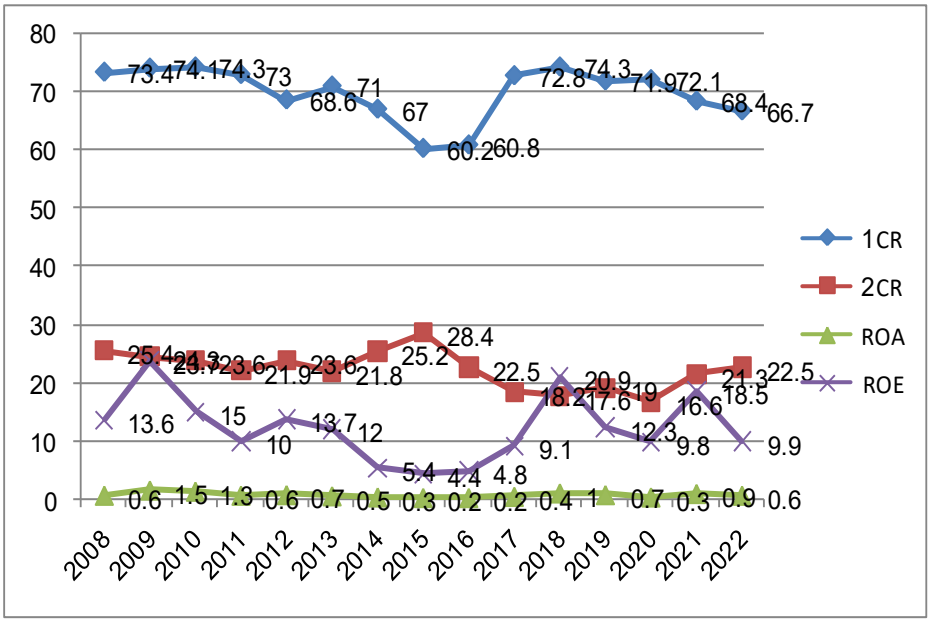

الشكل البياني رقم (1) مؤشرات السيولة و الربحية للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2008 – 2022م)

من خلال بيانات الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

1 –مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الليبي خلال فترة الدراسة شهدت نسب عالية السيولة، حيث كانت أدنى قيمة لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول CR1 خلال فترة الدراسة 60.2% سنة 2015، وهذه النسبة أعلى من نسبة السيولة القانونية المطلوبة على المصارف التجارية الليبية للاحتفاظ بها وهي 25.0% من إجمالي الخصوم الإبداعية، ويرجع سبب ارتفاع نسب هذه المؤشرات إلى ضعف نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع CR2 والتي لم تتجاوز خلال فترة الدراسة 28.4%، ويعود سبب انخفاض نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع CR2 إلى ضعف المصارف التجارية في توظيف أموالها وعدم التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية وضعف الاستثمار.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

2 – مؤشرات الربحية شهدت انخفاض في اغلب سنوات الدراسة، وذلك بسبب الوضع الغير ملائم الذي تعمل فيه المصارف التجارية الليبية ، وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية، أما عن السنوات التي شهدت زيادة في الربحية فيعود ذلك إلى زيادة الإيرادات من عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية ورفع أسعار الخدمات المصرفية.

ج. التحليل القياسي لدراسة العلاقة بين مخاطر السيولة و ربحية المصارف التجارية الليبية

خلال الفترة(2008 – 2022م). باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)

لقياس أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية سوف يتم استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط وذلك لإيجاد معامل الارتباط R ومعامل التحديد R^2ومعامل الانحدار B_1 وكذلك استخدام اختباري (T, F) لمعرفة معنوية معاملات النموذج وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (spss). قبل البدء في استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة سوف يتم اختبار التوزيع الطبيعي لهذه المتغيرات.

أولاً / اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

للتحقق من اختبار التوزيع الطبيعي تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) وظهرت النتائج كما هي مبينة بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		CR1	CR2	ROA	ROE
N		15	15	15	15
Normal Parameters[a,b]	Mean	69.9067	22.1267	.6533	12.2067
	Std. Deviation	4.59945	3.22855	.38520	5.65098
Most Extreme Differences	Absolute	.201	.132	.185	.129
	Positive	.170	.100	.185	.129
	Negative	-.201-	-.132-	-.120-	-.091-
Test Statistic		.201	.132	.185	.129
Asymp. Sig. (2-tailed)		.105[c]	.200[c,d]	.177[c]	.200[c,d]

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

من خلال الجدول السابق المتمثل في نتائج اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed)المقابلة لكل المتغيرات أكبر من 5% وعليــه فإن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانياً/ دراسة العلاقة بين نسب مخاطر السيولة(CR1 , CR2)والعائد على الأصولROA.

- **دراسة أثر نسبة التغطية النقدية CR1 على معدل العائد على الأصولROA:**

لدراسة أثر نسبة التغطية النقديةعلى معدل العائد على الأصول تم اختيار نموذج قياسي يتضمن نسبة التغطية النقدية كمتغير مستقل و معدل العائد على الأصول كمتغير تابع **وعلـيـه** فإن الصيغة الضمنية لنموذج هذه الدراسة سوف تأخذ الشكل التالي:

$$ROA = B_0 + B_1(CR1) + Ui$$

حيث أن :

ROA : معدل العائد على الأصول.

CR1 : نسبة التغطية النقدية.

B_0 : الحد الثابت

B_1 : معامل الانحدار.

Ui : حد الخطاء.

وباستخدام البرنامج الإحصائي**(spss)** ظهرت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار أثر المتغير المستقل CR1 على المتغير التابع ROA

عدد السنوات N	معامل الانحدار B_1	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T	F	P. value
15	0.052	%62	%38	2.82	7.94	0.015

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss).

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ ما يلي :

1 – ظهرت قيمة معامل الارتباط **R** (62%) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

2 – قيمة معامل الانحدار B_1 موجبة وهذا يدل على أن الزيادة في نسبة مخاطر السيولة والمتمثلة في نسبة التغطية النقدية**CR1**بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة ربحية المصارف التجارية المتمثلة في معدل العائد على الأصول **ROA** بنسبة 5.2% .

3 –بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (38%) وهذا يدل على أن 38% من التغيرات الحاصلة في ربحية المصارف **ROA** ناتجة عن مخاطر السيولةوالمتمثلة في نسبة التغطية النقدية**CR1**وإن باقي التأثير ناتج عن عوامل أخرى لم تدخل ضمن نموذج الدراسة.

4 – قيمة اختبار **T** المحسوبة قد بلغت(2.82)وهي أكبر من قيمة**T**الجدولية والتي بلغت (1.75) عند مستوى معنوية 5%.

5– قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (7.94) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والتي بلغت (4.54) عند مستوى معنوية 5%.

6 – بلغ مستوى الدلالة **P. value** (0.015) وهو اقل من 5% وهذا يذل على وجود دلالة معنوية وإحصائية بين المتغيرين قيد الدراسة ، وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة المتمثل في نسبة التغطية النقدية على ربحية المصارف التجارية الليبية المتمثلة في معدل العائد على الأصول .

- **دراسة أثر نسبة التوظيف CR2 على معدل العائد على الأصولROA.**

لدراسة أثر نسبة التوظيف على معدل العائد على الأصول تم اختيار نموذج قياسي يتضمن نسبة التوظيف كمتغير مستقل ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع و**عليه** فإن الصيغة الضمنية لنموذج هذه الدراسة سوف تأخذ الشكل التالي:

$$ROA = B_0 + B_1(CR2) + Ui$$

حيث أن :

ROA : معدل العائد على الأصول.

CR2 : نسبة التوظيف.

B0 : الحد الثابت

B_1 : معامل الانحدار.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

Ui : حد الخطاء.

وباستخدام البرنامج الإحصائي(**spss**) ظهرت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار أثر المتغير المستقل CR2 على المتغير التابع ROA

عدد السنوات N	معامل الانحدار B_1	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T	F	P. value
15	- 0.002	% -2	0.000	- 0.071	0.005	0.945

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss).

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ ما يلي :

1 – قيمة معامل الارتباط **R** (2- %) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية ضعيفة جدا ليس لها تأثير بين المتغيرين.

2– بلغت قيمة معمل التحديد R^2 (0.000) وهذا يدل على أن مخاطر السيولةالمتمثلة في (نسبة التوظيف) لم تحدث تغيرات في ربحية المصارف التجارية المتمثلة في (معدل العائد على الأصول).

3 – بلغ مستوى الدلالة **P. value** (0.945) وهو أكبر من 5% وهذا يعني أن نموذج الانحدار غير معنوي ولا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين أي لا تؤثر نسبة التوظيف **CR2** على معدل العائد على الأصول**ROA** في هذه الدراسة ،وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة المتمثل في نسبة التوظيف على ربحية المصارف التجارية الليبية المتمثلة في معدل العائد على الأصول .

ثالثاً/ دراسة العلاقة بين نسب مخاطر السيولة(CR1 , CR2) والعائد على حقوق الملكية ROE:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

- **دراسة أثر نسبة التغطية النقدية CR1 على معدل العائد على حقوق الملكيةROE :**

لدراسة أثر نسبة التغطية النقدية على معدل العائد حقوق الملكية تم اختيار نموذج قياس يتضمن نسبة التغطية النقدية كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع وعـــلـــيـــه فإن الصيغة الضمنية لنموذج هذه الدراسة سوف تأخذ الشكل التالي:

$$ROE = B_0 + B_1(CR1) + Ui$$

حيث أن :

ROE : معدل العائد على حقوق الملكية.

CR1 : نسبة التغطية النقدية.

B_0 : الحد الثابت.

B_1 : معامل الانحدار.

Ui : حد الخطاء.

باستخدام البرنامج الإحصائي **(spss)** ظهرت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (5).

جدول رقم (5) نتائج اختبار اثر المتغير المستقل CR1 على المتغير التابع ROE

عدد السنوات N	معامل الانحدار B_1	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T	F	P. value
15	0.815	% 66	%44	3.19	10.21	0.007

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss).

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ ما يلي :

1 –قيمة معامل ارتباط بيرسون (66%) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

2 – قيمة معامل الانحدار B_1 موجبة وهذا يعني أن الزيادة في نسبة مخاطر السيولة والمتمثلة في نسبة التغطية النقديةCR1بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة ربحية المصارف التجارية و المتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكيةROE بنسبة 81.5% .

3 – بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (44%) وهذا يدل على أن 44% من التغيرات الحاصلة في ربحية المصارف التجارية و المتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكيةROE

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

ناتجة عن مخاطر السيولةوالمتمثلة في نسبة التغطية النقدية **CR1** وإن باقي التأثير ناتج عن عوامل أخرى لم تدخل ضمن نموذج الدراسة.

4 – قيمة اختبار **T** المحسوبة قد بلغت(3.19)وهي أكبر من قيمة**T**الجدولية والتي بلغت (1.75) عند مستوى معنوية 5%.

5– قيمة اختبارF المحسوبة بلغت (10.21) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والتي بلغت (4.54) عند مستوى معنوية 5%.

6 – بلغ مستوى الدلالة **P. value** (0.007) وهو اقل من 5% وهذا يدل على وجود دلالة معنوية وإحصائية بين المتغيرين قيد الدراسة أي أن نسبة التغطية النقدية **CR1**له تأثير على معدل العائد على حقوق الملكية **ROE**، وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية التي تنص على لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة المتمثل في نسبة التغطية النقدية على ربحية المصارف التجارية الليبية المتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية .

- **دراسة أثر نسبة التوظيف CR2 على معدل العائد على حقوق الملكيةROE.**

لدراسة أثر نسبة التوظيف على معدل العائد على حقوق الملكية تم اختيار نموذج قياسي يتضمن نسبة التوظيف كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع و**عـلـــيـــه** فإن الصيغة الضمنية لنموذج هذه الدراسة سوف تأخذ الشكل التالي:

$$ROE = B0 + B1(CR2) + Ui$$

حيث أن :

ROE : معدل العائد على حقوق الملكية.

CR2 : نسبة التوظيف.

B0 : الحد الثابت

B1 : معامل الانحدار.

Ui : حد الخطاء.

من خلال استخدام البرنامج الإحصائي**(spss)** ظهرت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (6).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

جدول رقم (6) نتائج اختبار اثر المتغير المستقل CR2 على المتغير التابع ROE

عدد السنوات N	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T	F	P. value
15	-0.39	%22 -	%4.9	0.82 -	0.67	0.43

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss).

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ ما يلي :

- مستوى الدلالة **P. value** (0.43) وهو أكبر من 5% ،وكذلك قيمة اختبار Tالمحسوبة(- 0.82) وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.75) عند مستوى معنوية 5% و قيمة F المحسوبة (0.67) أقل من قيمتها الجدولية (4.54) عند مستوى معنوية 5%، كل هذه النتائج تؤكد على إن نموذج الانحدار غير معنوي وليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن نسبة التوظيف **CR2** والمتمثلة في (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) ليس لها تأثير على معدل العائد على حقوق الملكية **ROE** في هذه الدراسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمخاطر السيولة المتمثلة في نسبة التوظف على ربحية المصارف التجارية الليبية المتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية.

رابعاً/ تحليل نتائج دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة :

أ –تحليل نتائج دراسة العلاقة بين نسب مخاطر السيولة(CR1, CR2) ومعدل العائد على الأصول ROA:

1 – نتائج دراسة أثر نسبة التغطية النقدية على معدل العائد على الأصول:

بينت الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين نسبة التغطية النقدية ومعدل العائد على الأصول، حيث أن الزيادة في نسبة الأصول السائلة إلى

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

إجمالي الأصول (نسبة التغطية النقدية) بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة 5.2%، وبذلك يمكن القول أن هناك تأثير إيجابي بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على نجاح المصارف التجارية في إدارة أصولها فكلما زاد هذا المؤشر أدى إلى رفع كفاءة المصارف التجارية على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المستثمرين.

2 – نتائج دراسة أثر نسبة التوظيف على معدل العائد على الأصول.

بينت الدراسة انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الأصول، وبالتالي فإن نسبة التوظيف(نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) ليس لها تأثير في هذه الدراسة على معدل العائد على الأصول مما يذل على عدم نجاح إدارة المصارف التجارية في توظيف الأموال المتاحة المتحصل عليها من الودائع في تلبية احتياجات الزبائن من القروض والسلفيات .

ب–تحليل نتائج دراسة العلاقة بين نسب مخاطر السيولة(CR2،CR1) و معدل العائد على حقوق الملكيةROE:

1 – نتائج دراسة أثر نسبة التغطية النقدية على معدل العائد على حقوق الملكية:

بينت الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين نسبة التغطية النقدية ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن الزيادة في نسبة التغطية النقدية (الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية (ربحية المصارف التجارية) بنسبة 81.5%، وبذلك يمكن القول بأن هناك تأثير إيجابي لنسبة التغطية النقدية على ربحية للمصارف التجارية الليبية وهذا يذل على قدرة المصارف التجارية على الوفاء بالتزاماتها المالية واجبة الدفع.

2 – نتائج دراسة أثر نسبة التوظف على معدل العائد على حقوق الملكية:

بينت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حقوق الملكية، وذلك لعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، و**عـلـيـه** فإن نسبة التوظيف المتمثلة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

في (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) ليس لها تأثير في هذه الدراسة على معدل العائد على حقوق الملكية، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف سياسة توظيف الأموال المتاحة المتحصل عليها من الودائع لتلبية احتياجات الزبائن من القروض والسلفيات.

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج.

1 – العلاقة بين مخاطر السيولة مقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، والربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول علاقة طردية.

2 – مخاطر السيولة مقاسة بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ، لا تؤثر على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

3– العلاقة بين مخاطر السيولة مقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ، والربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية علاقة طردية.

4 –مخاطر السيولة مقاسة بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ،لا تؤثر على الربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

5 – مخاطر السيولة بشكل عام منخفضة لدى المصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة.

6 – ربحية المصارف التجارية الليبية بشكل عام منخفضة خلال فترة الدراسة.

ثانياً : التوصيات

1 – حث المصارف التجارية في ليبيا على تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري ومستمر ، والعمل على وضع خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

2 – رفع كفاءة إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية الليبية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

3 – على المصارف الاهتمام بمؤشر نسبة التوظيف كونها تعطي صورة متكاملة عن السيولة والمخاطرة والربحية.

4 – العمل على الموائمة والموازنة بين السيولة والربحية.

المصادر والمراجع :

1 – أل شبيب، دريد كامل (2018)، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار النشر المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن .

2 – العلي، أسعد حميد(2013)، "**إدارة المصارف التجارية : مدخل إدارة المخاطر**"، الطبعة الأولى، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق .

3 – الغافود، مختار عبد السلام، (2019)، "**أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في مدينة زليطن**"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليطن الجامعة الأسمرية، العدد الرابع عشر.

4–الفرجاني، إبراهيم مسعود والدرسي، عبد الله جاد المولى (2021)، "**مخاطر السيولة وأثرها علي ربحية المصارف التجارية الليبية**"، مجلة الجامعي، العدد 33 .

5 –حمد، محمد خلف وناجي، أحمد فريد(2017)، "**مخاطر السيولة وأثرها علي ربحية المصارف التجارية**"، دراسة تطبيقية علي عينة من البنوك التجارية العراق، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد 52.

6 – سيرين، أبو رحمة سميع (2009)، "**السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**"، فلسطين، رسالة ماجستير منشورة.

7 – صاحب، أبو احمد رضا وفائق، مشعل (2002)، "**إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

8 – عبد الستار، رشيد رجاء (2012)، "**تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**"، معهد الإدارة، الرصافة، جامعة بغداد، العدد 31 .

9- فلاح، حسن الحسيني والدوري، مؤيد عبد الرحمن (2000)، "**إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر، الأردن.

10 – محمد، علي محمود (2014)، "**سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الأول 2014.

11 – مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، **تقارير مختلفة لتطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية**.

12 – مفلح، عقل (2013)، "**مقدمة في الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، الأردن .

13 – مرهج، منذر و حمودة، عبد الواحد ومزيق، رامي أكرم (2014)، "**تحديد العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتغيرات**"، مجلة جامعة تشرين، العدد الثاني .

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع